وهو الذي يطلب به علم او ظن قوله وشرطه اي النظر اي الصحيح بدليل
قوله وانتفا اضداد الخ واما التفعل بشرط للنظر صحيحا او باسدا وكذا
الحياة وعدم النوم وعدم الغفلة وعدم العلم بالمطلوب اذا طلب مع الحصول
والا يرد ان العالم قد ينظر في دليل اخر لانه من نظر في الثاني اخر عن الاول
والعلم الحادث لا يدوم وانما تجدد امثاله قوله وهو غريزة اي اخرى المراد
بالغريزة الامر الطبيعي وقوله يتبعها العلم بالضروريات اي يجنسها
الصادق ببعضها اشارة الى ان العقل ليس بعض العلوم الضرورية خلافا
لمن فسره بذلك كما مر والمراد التبعية على سبيل اللزوم لتلك
الغريزة دون فكر ونظر لكن يشترط سلامة الالات ولذا قيد بقوله
عند سلامة الالات اي الغرز الظاهرة والباطنة فالنايم لم يزل
عقله وانما لم يعلم شيئا من الضروريات حالة النوم لاختلال وضع
في الالات وكذا اليقظان الذي لم يستحضر شيئا من الضروريات
لدهشة وردت عليه وفي ذلك رد على من قال انه بعض العلوم
الضرورية واستدل على ذلك بالملازمة بينهما كما ياتي قوله وانتفا
اضداد النظر اي العامة كالموت والنوم واما الاضداد الخاصة كالجهل
بوجود النظر الصحيح الذي الكلام فيه كما عرف بوقوعها قوله
دون الشبهة وهي التي تشبه الدليل وليست به دون غيره وان
النظر في الدليل دون الوجه الذي يدل منه لا ينفع ولا يوصل الى المطلوب
لانه بهذا الاعتبار اجنبي ينقطع التعليق عنده كما اذا نظر في العلم
باعتبار صفحه او كتبه وطوله او قصره قوله الخ من شانها الخ
كالحدوث والامكان للعالم وقال ابن عرفة رد اعلى قول بعضهم ان العلم
بوجه الدلالة هو العلم بالمدلول فلقائل ظاهر اذ لهم انه غيره وهو
عند العلم بصادقية الاوسط على الاطفح في الجملي واللزوم في المتصل
والمنافاة في المنفصل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على كون الدليل
مركبا والاول مبني على كونه مفردا فلا ينفع الاطلاق في بيان قوله
وجه الدلالة بفتح الدال ابعد من كسرها حكى بعضهم فيها الضم
ايضا واعلم انهم اختلفوا انه هل يجب ان يكون وجه الدلالة مغايرا
للدليل فقيل يجب وقيل لا بل قد يدل الشيء على غيره نظرا الى ذاته
والاولى ان يكون لكل دليل وجه دلالة مغايرة لزم التسلسل

والحدوث

والحدوث ليس غير العالم اذ لا واسطة بين الصانع والعالم وليس ثمة
اثر ثالث قال في المواقف في المقصد العاشر من الامور العامة خامسها وهذا
قريب من قول من يقول بالحالة الشيء لا هو ولا غيره بل تشبه ان
يكون فرعا لذلك فان وجه الدلالة صفة للدليل قوله لتخلف الاعراف
عند مماسة النار اي في بعض الاجسام كالسندل والياقوت
وجسد الخليل على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام قوله وبالتوليد
عند المعتزلة لانهم جعلوا النتيجة اثر القدرة الحادثة بواسطة
تاثيرها في النظر لكن هذا في النظر الا بتدائي الذي لم يتقدم للناظر
علم به اما النظر الذكري الضروري الذي نسبه ثم ذكره من غير
اعمال فكر فهو بمحض خلق الله تعالى ولا اثر للناظر فيه اجماعا
قوله واختاره الامام اي في مقاصد المقاصد وشرحها للدبي وكونه
اي النظر مبيدا للعلم ضروري عادة بخلق الله بناء على استناد
جميع الكاينات الى قدرته واختياره ابتدا الى ان قال ومنا من جعله
بمحض قدرة الله من غير ان تتعلق به قدرة العبد وانما قدرته
على تحصيل المقدمتين وملاحظة وجود النتيجة فيهما بالقوة
او بمعنى انه يحصل عقيبه وجوبا بحيث يمتنع انفكاكه من غير ان
يكون النظر مولدا او علة له بل يخلق الله تعالى لا بقدرة العبد وبه
قال اكثر اصحابنا واختاره الامام مستندا الى ان من علم ان العالم
متغير وكل متغير ممكن واجتمع في ذهنه امتنع ان لا يعلم ان العالم
ممكن اليه ضرورة واليه يشير قول القاضي وامام الحرمين النظر
يستلزم العلم بالنتيجة وجوبا لا توكيدا وذهب الوجوب هذرا من
حمل الاستلزام على الاستعقاب العادي فيكون هو المذهب الاول والى
انه ممكن في نفسه مقدور لله تعالى فيمتنع وقوعه بغير قدرته
وجوده لغيره مما يمتنع انفكاكه عن اثر اخر لا بناء في كونه اثرا مختارا
جايزا بفعل والترك بان لا يخلقه ولا ملزومه لا بان يخلق ملزومه دونه
كالملزومات الممكنة بل المناقي له امتناع انفكاكه عن الموثر بان لا
يتمكن من تركه اصلا فلا يرد ما في المواقف من ان فعل المختار يمتنع
ان يكون واجبا اذ هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك ولو اجبر اراده
كما ارتفع علاقة اللزوم بين الممكنات فلم يكن متكا قصور الاين مستلزم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)